الاميركي لا تجد تفسيرها فقط في ثنايا الادارة الاميركية للطبيعة الخاصة لوجود اسرائيل وأمنها، بل توضح، أيضاً، ان واشنطن قد بدأت تتكيف مع الوضع الجديد. والوضع الجديد هو مرحلة ما بعد الانتفاضة التي شرعت الابواب للحلول السياسية، بدليل اللغة السياسية المختلفة التي بدأ يستخدمها فريق مؤثر في الادارة الاميركية، حيث بات يرى انه ينبغي الاستفادة من ردع اسرائيلي محسوب ومحدد، مع التوصل، في الوقت عينه، إلى اتقاء المخاطر الناجمة عن التأييد الاميركي المكشوف لسياسة اسرائيل المتعنتة، واقناع هذه الاخيرة بمصلحتها في التسوية، وفي علاقات طبيعية مع «عرب معتدلين». وفي هذا الشأن، أعلن الناطق الرسمي باسم البيت الابيض، مارلن فيتزووتر، ان اجراء محادثات سلام عربية ـ اسرائيلية هو الاجراء الوحيد الذي يمكن أن يوفر حلاً دائماً للاضطرابات التي تجتاح الضفة الغربية وقطاع غزة؛ وكرر عدم موافقة واشنطن على الاجراءات الاسرائيلية في الارض المحتلة ضد المتظاهرين الفلسطينيين، وقال: «لقد أعربنا عن قلقنا، ولا يزال هذا القلق قائماً، ما دامت هناك قلاقل في الضفة الغربية وقطاع غزة، ونأمل في أن ينتهي مسلسل العنف هنالك... لكن الحل الوحيد الدائم هو من خلال عملية السلام والمفاوضات المباشرة بين اسرائيل وجيرانها العرب» (**النهار**، بيروت، ١٣/١/١٩٨٨).

وفي هذا الاطار، نظرت مصادر أميركية مطلعة، بشيء من الخبث، إلى أن خلافاً قد تطور بين كبار المسؤولين في وزارة الخارجية الاميركية، من جهة، وخاصة فريق الشرق الأوسط، وبين وزير الخارجية شولتس، من جهة أخرى. فحوى الخلاف كان تردد الوزير الاميركي في التنديد، شخصياً، بتصرفات اسرائيل وسياستها القمعية في الارض المحتلة. ولاحظت المصادر نفسها ان شولتس أبعد نفسه من هذه المسألة، تاركاً الامور في يد مساعده لشؤون الشرق الاوسط، ريتشارد مورفي، «مستعرب الخارجية الاميركية» على حد قول المسؤولين الاسرائيليين (**القبس**، الكويت، ٢ ـ ٣/١/١٩٨٨).

وليس من قبيل الصدفة أن يقترح السفراء العرب في واشنطن على مورفي أن يواصل الحاحه على شولتس للضغط على اسرائيل، وحثّها على الدخول في مفاوضات السلام، في إطار مؤتمر دولي قبل فوات الأوان. وقال مورفي انه لم يقطع الأمل، بعد، في ان يصدر بيان؛ لكنه أضاف انه اذا ما حدث ذلك، فان البيان سوف يكون «متوازناً»، بحيث يتضمن، أيضاً، انتقادات ضد السياسة العربية نحو اسرائيل. وليس من قبيل الصدفة، أيضاً، أن يذهب ممثل الجامعة العربية في الأمم المتحدة، د. كلوفيس مقصود، إلى القول، إن إدارة ريغان أبلغت إلى الدول العربية، أنها تعتبر اسرائيل دولة محتلة، وطلب أن تعلن واشنطن ذلك، مجدداً، وعلى الملأ (**المصدر نفسه**).

بوادر «الخصام» بين هذا الفريق واسرائيل ما زالت براعم؛ انما الفكرة خرجت من شبه المستحيل ودخلت مرحلة التنفيذ، عملياً، حين صوّتت الولايات المتحدة على القرار ٦٠٧ في مجلس الأمن الدولي، الذي «يطلب من اسرائيل أن تمتنع عن ترحيل أي مدنيين فلسطينيين من الاراضي المحتلة»، وقبلها امتناعها عن استخدام حق النقض (الفيتو) ضد القرار ٦٠٥ الذي «يأسف بشدة» لانتهاك اسرائيل لحقوق الفلسطينيين (**انترناشيونال هيرالد تربيون**، ٦/١/١٩٨٨)*.

هذا لا يعني أن تصويت واشنطن قد فتح صفحة «خصام» لا رجعة منه؛ فالثقة ما زالت متوفرة والمصالح جمّة، حيث يرى فريق آخر، أن اسرائيل لا تزال رصيداً استراتيجياً مضموناً لا غنى عنه، وقاعدة ثمينة لمواجهة السوفيات والحركات الراديكالية في المنطقة، وقلعة حصينة مستقرة في بحر من عدم الاستقرار. ويخلص هؤلاء، من كل ذلك، إلى أنه ليس من مصلحة الولايات المتحدة إزعاج صديق حليف بالضغط عليه، سواء لجهة الانسحاب من اراض احتلتها، أو ممارساته ضد السكان العرب، من أجل إرضاء أنظمة غير مستقرة أساساً.

وعلى الرغم من اختلاف الخيارات التطبيقية لهذا الفريق المتحلق حول الادارة الاميركية ـ ويظهر هذا جلياً في ما يخص الاحداث الجارية في

*بشأن القرارين ٦٠٥ و٦٠٧، يمكن الرجوع الى نصيهما في **شؤون فلسطينية**، العدد ١٧٨، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ١٤٤ ـ ١٤٥.